مدخل إلى علم الاقتصاد

مقدمة

- الحاجة الى تبسيط مفاهيم علم الاقتصاد الأولية.
- الحاجة إلى شرح ما يكثر تـداوله مـن مصـطلحات اقتصادية قد لا تكون واضحة بعض الشـيء للقـارئ غير المتخصص.
- في هذا العرض سنقدم الحد الأدنـى مـن المفـاهيم الاقتصادية الكلية التي تجعل المتابع لنـا يخـرج بعـد نهاية راضيا إلى حد ما عن معلوماته الاقتصادية.

أولا: التعريف بعلم الاقتصاد

أولا: التعريف بعلم الاقتصاد

- ظهر تعريف علـم الاقتصـاد باعتبـاره علمـا مسـتقلا لـه كيـانه الخاص في الفـترة مـا بيـن القرنيـن السـابع عشـر والثـامن عشر.

- عرفه آدم سميث بأنه ذلك العلم الذي يسعى إلى تحقيق الثراء للشعب والدولة.
- تعددت بعد ذلك التعريفات، حتى وضع اللورد روبنز أفضل تعريف له، حيث عرفه بأنه العلم الذي يدرس السلوك الإنساني باعتباره علاقة بين حاجات متنوعة ووسائل نادرة ذات استعمالات بديلة.

الهدف من دراسة علم الاقتصاد

الهدف من دراسة علم الاقتصاد

- إبراز أدوات التحليل الأساسية التي تساعد في تفسير نشاط الإنسان الإنتاجي والاستهلاكي بصورة منطقية بالشكل الذي يجعل عملية المفاضلة بين الحاجات المتعددة والموارد المتاحة (النادرة ندرة نسبية) أكثر يسرا بهدف الوصول إلى أفضل إشباع ممكن.
- المشكلة الاقتصادية التي يعالجها علم الاقتصاد هي تعدد الحاجات البشرية وتكراريتها أو دوريتها، سواء أكانت هذه الحاجات ضرورية أم كمالية، كندرة الموارد المتاحة.
- هل يمكن للاقتصاد أن يلبي الحاجات الإنسانية بحدود الموارد المتوافرة له؟
- تجدر الإشارة إلى أن هذه الندرة نسبية وليست مطلقة.
- النسبية تعني وجود موارد، لكنها لا تكفي لإشباع الحاجات المتعددة.
- المطلقة، تعني عدم توافر الموارد أساسا.
- علم الاقتصاد لا يهتم إلا بالموارد النادرة نسبيا.
- إن جوهر المشكلة الاقتصادية يكمن في أن كل مجتمع يسعى إلى تحقيق الرفاهية لأفراده.

- ❖ يحـاول الاقتصـاديون فـي المجتمـع تحقيـق الرفاهيـة عـن طريق التخفيف من حدة المشكلة الاقتصـادية، وذلـك عـن طريق الإجابة عن تساؤلات ثلاثة أساسية متصلة بالخيارات الاقتصادية المتوافرة لديه، هذه التساؤلات هي:
- ❖ أولا، ماذا يجب أن ينتج من سلع وخدمات، وكم ينتج؟
- ✓ أي كيـف تـوزع المـوارد بيـن إنتـاج السـلع المختلفـة فـي المجتمع؟.
- ✓ وما هي المقادير التي يجب أن تنتج من كل سلعة؟.
- ❖ ثانيا، كيف تنتج هذه السلع والخدمات؟
- ✓ أي من الذي سيقوم بإنتاج هذه السلع؟
- ✓ وما هو الفن الإنتاجي المستخدم؟

- ❖ ثالثا، لمن ستنتج هذه السلع والخدمات؟
- ✓ أي كيف سيتم توزيع الناتج بين الأفراد؟

- ❖ تلك التساؤلات الثلاثة لم تطرح إلا لوجـود المـوارد بشـكل نادر.
- ❖ والإجابة عنها يجعل من التحكم بالمشكلة أمرا أكثر يسرا.

ثانيا: المدارس الاقتصادية

ثانيا: المدارس الاقتصادية

- ❖ مر الفكر الاقتصادي بثلاث مراحل رئيسية هي:

1 ـ مرحلة الفكر الاقتصادي القديم

- ❖ سـيطرة الـدين والأخلاق والمثـل العليـا علـى الفكـر الاقتصادي، وتشمل هذه المرحلة **خمس مدارس، هي:**

أ ـ الفكر الاقتصادي اليوناني (اقتصاد عائلي)

❖ ينسب هـذا الفكـر إلـى الفلاسـفة اليونـانيين، وعلـى رأسـهم **أفلاطون وأرسطو**.

❖ **أفلاطون**

- ✓ وضع **أفلاطون** الأسـاس الاقتصـادي لقيـام الدولـة فـي كتابه (الجمهورية).
- ✓ وضع للدولة حجما أمثل من أجـل إشـباع حاجـات الأفـراد على أحسن وجه.
- ✓ كما وضع نظاما شيوعيا للدولة.
- ✓ حبذ الملكية العامة، ولم يُحبّذ الملكية الفردية أو الــدوافع الشخصية.

❖ **آرسطو**

- ✓ **أرسطو** دافـع عـن نظـام الملكيـة الفرديـة، وركـز بشـدة علـى إمكانيـة التوفيـق بيـن المصـالح الفرديـة والمصـلحة العامة.
- ✓ كما فسر العديـد مـن الظـواهر الاقتصـادية، ووضـع تحليلا للنقـود، وإن لـم تخـرج أفكـاره الاقتصـادية عـن الفلسـفة الأخلاقية.
- ✓ دافع عـن فكـرة الثمـن العـادل، وأدان ثمـن الاحتكـار مـن منطلق أخلاقي.
- ✓ كما عارض سعر الفائدة باعتباره كسبا غير طبيعي.

ب ــ الفكــر الاقتصــادي الرومــاني (اقتصــاد زراعي)

❖ **تميز هذا الفكر بأمور عدة، أهمها:**

- ✓ أن الزراعة هي مصدر الثروة والسلطة، كما أنها الحرفة النبيلة في المجتمع،
- ✓ وأن الصناعة والتجارة هما في مرتبة أدنى.

- ✓ لكـن هـذا الفكـر لـم يقـدم الكـثير لتفسـير الظـواهر الاقتصادية، أو يقدم حلولا لعدد من المشاكل.

ج ــ الفكـر الاقتصـادي الإسـلامي (لا ضـرر ولا ضرار)

- ❖ ظهر هـذا الفكـر فـي مـا يسـمى بــ "العصـور الوسـطى"، أو عصور الظلام التي شملت أوروبا.
- ❖ الحقيقة أن الشرق والعالم الإسلامي يمكـن اسـتثناؤهما مـن هـذه الحقبـة الـتي شـهدت ازدهـار الحضـارة فيهمـا، والـتي ارتبطت بمفكرين عرب ومسلمين.
- ❖ ومن أبرز المفكرين الاقتصاديين الإسلاميين عبد الرحمـن بـن خلدون، أبو علم الاجتماع الذي ناقش نظرية القيمة، وتحدث عن تطور النمو الاقتصادي والعمراني في مقدمة كتابه كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر.
- ❖ من أعلام هـذا الفكـر أيضـا أبـو يوسـف الـذي وضـع أسـاس اقتصاديات المالية العامة.
- ❖ وبصفة عامة هاجم الفكر الإسـلامي: الربـا، ونـادى بالعدالـة، وحــرم اكتنــاز النقــود، وشــجع الإنفــاق علــى الاســتهلاك والاستثمار، ووقف مع الملكية العامة والخاصة معا.

د ــ الفكـر الاقتصـادي المسـيحي (توفيـق بيـن أفكار أرسطو والمسيحية)

- ❖ صدر هذا الفكر بصفة أساسية عن رجال الدين المسيحي.
- ❖ حاولت الكنيسة التوفيق بين الأفكار الاقتصادية التي نادى بها أرسطو، والتعاليم الدينية المسيحية.

- من أعلام هذا الفكر سان توما الأكويني الذي رأى أن الملكية الفردية تنسجم مع النظام الطبيعي ولا تتعارض مع شيوع الملكية التي هي مفروضة بحكم النظام الطبيعي.
- دافع سان توما الأكويني كذلك عن فكرة تحريم الربا، ووقف ضد سعر الفائدة، متضامنا مع أرسطو.

هـ ـ التجاريون (العمل على زيادة قوة الدولة وثروتها النقدية)

- ظهرت أفكار التجاريين في الفترة بين القرنين السادس عشر والثامن عشر، واعتبروا التجارة هي النشاط الاقتصادي الرئيس. ولكي تتم، لابد من الحصول على المعدنين النفيسين (الذهب والفضة) اللذين هما مصدر الثروة.
- يتطلب الحصول عليهما زيادة الصادرات من أجل تحقيق فائض في الميزان التجاري، كما في حالة انكلترا، أو الحفاظ على ما تحصل عليه الدولة من معدن نفيس من مستعمراتها، والعمل على تراكمه، وعدم السماح بخروجه خارج الدولة، كما في حالتي إسبانيا والبرتغال.

2 ـ مرحلة المدارس الاقتصادية الليبرالية

- هي مدارس تدافع عن الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

أ ـ المدرسة الطبيعية (فرنسا)

- تطلق على مجموعة الأفكار الاقتصادية التي نادى بها الاقتصاديون الفرنسيون، وعلى رأسهم فرانسوا كيناي، مؤسس هذا الفكر الذي وضع كتاب

(الجدول الاقتصادي) فـي عـام 1757 م، وترتكـز هذه المدرسة على أسس عديدة، أهمها:

- ✓ تخليـص العلـوم الإنسـانية، ومـن بينهـا الاقتصـاد، مـن الأخلاق والدين لتصبح علاقات وضعية وتفسيرية.
- ✓ تناقض مبادئها مع الفكر التجاري في كل شيء، حيـث اعتــبرت الزراعــة مصــدر الثــورة، وليــس المعــدن النفيس، وأنهـا النشـاط الاقتصـادي الوحيـد المنتـج، لا التجارة.
- ✓ قسم كيناي المجتمع إلى ثلاث طبقات:
- ➢ طبقة منتجة وهم الزراع،
- ➢ طبقة عقيمة وهم الصناع والتجار،
- ➢ طبقة لا منتجة ولا عقيمة وهم ملاك الأراضي.

ب ـ المدرسة الكلاسيكية (ركزت علـى العـرض) (انكلترا)

- ❖ تُطلق على مجموعة الأفكار الاقتصادية الـتي نـادى بهـا الاقتصــاديون الإنكليــز، وعلــى رأســهم **آدم ســميث** صاحب الكتاب الشهير (ثروة الأمم) في عام 1776، ومنهـم أيضـا **جـون سـتيوارت ميـل** و **ريكـاردو** و **مالتوس**.
- ❖ نـاقض أصـحاب هـذه المدرسـة الكلاسـيكية التجـارين الذين كـانوا ينظـرون إلـى ثـروة الدولـة باعتبارهـا هـي مقدار ما تحصل عليه من ذهب وفضة من خلال تجارتها الخارجية، حيث عرفوا ثروة الدولـة بأنهـا زيـادة الإنتـاج من السلع والخدمات داخلها.

❖انشغل مفكروا هذه المدرسة بالحرية الاقتصادية وإقرار مبدأ حرية التجارة الخارجية، ورفع يد الدولة عن النشاط الاقتصادي.

❖أقر رواد هذه المدرسة فكرة الانسجام التلقائي بين المصلحة الخاصة والعامة، حيث إن المصلحة العامة ما هي إلا تجميع للمصالح الفردية مجتمعة. ومن هنا ظهرت فكرة اليد الخفية التي تدفع الأفراد نحو المصلحة العامة انطلاقا من مصلحتهم الخاصة، كأن يشتري الفرد المواد الخام من الدولة، ويوظف عمالا، ويدفع أجورا لإدارة مصلحته الخاصة التي تصب ضمنيا في المصلحة العامة.

- **قانون باتيست ساي للمنافذ:**
- رأى المفكر الاقتصادي **جون باتيست ساي** أن العرض يخلق الطلب المساوي له عند كل مستوى من مستويات التشغيل، وهذا يعني: أن العرض الكلي هو المتغير المستقل، والطلب الكلي هو المتغير التابع، بحيث يتحدد الطلب الكلي بمجرد تحديد العرض الكلي.

ج ــ المدرسة النيوكلاسيكية (ركزت على الطلب) (التحليل الحدي)

❖تعتبر هذه المدرسة امتدادا للمدرسة الكلاسيكية بأفكارها كلها.

❖فسرت قيمة المبادلة اعتمادا على نظرية المنفعة، أي عن طريق الطلب، وتحديد المنفعة باعتبارها أساسا للقيمة. يعني أن قيمة السلعة تتوقف على مقدار المنفعة التي يحصل عليها الفرد في سبيل إشباع حاجاته، وهو ما يحدد الطلب.

❖أرسـت هـذه المدرسـة قواعـد نظريـة التـوازن العـام باسـتخدام التحليـل الجزئـي الـذي يبحـث ظـاهرة معينـة مـع افتراض ثبات الأشياء الأخرى على حالها.

❖اعتمدت على نموذج الرشـادة الاقتصـادية، أي إن الفـرد رجل رشيد يتخذ قراراته بناء على مصلحته الفرديـة وسـلوكه الذاتي ووعيه بهذا.

التحليل الحـدي: وضـعت هـذه المدرسـة مـا يُسـمى بالتحليـل الحـدي الـذي يقـول إن السـلوك الاقتصـادي يتحـدد عندما تتم المقارنة بين العائد والتكلفة عنـد الحـد، بمعنـى أن كفاءة اختيار حجم الإنتاج أو الاسـتهلاك تتوقـف علـى تسـاوى العائد الحـدي مـع التكلفـة الحديـة؛ أي عنـدما يصـبح الفـارق بينهما صفرا.

د ـ المدرسة النقدية (ركزت على النقود)

❖اعتبرت أن عرض النقود هو المحدد الرئيـس لمسـتويات الناتج والتوظف في الأجل القصير، والمستوى العام للأسـعار في الأجل الطويل.

❖اعتبرت أن الزيادة في عرض النقود تؤدي إلى زيادة في الإنفـاق علـى الأصـول الحقيقيـة والماليـة مـن جـانب وعلـى الاستهلاك والاستثمار من جانب آخر.

❖رأت بأن النقـود ذات أهميـة كـبيرة فـي تحديـد مسـتوى الطلب الكُلي.

3 ـــ مرحلـــة المـــدارس الاقتصـــادية الحديثـــة (المدارس التدخلية)

- ❖ هي مجموعة مدارس تقر فكرة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وترفض مبدأ الحرية الاقتصادية، وفكرة اليد الخفية، وتتخلى عن فكرة التوازن التلقائي.
- ❖ تتناقض مع المدارس الليبرالية في مجمل أفكارها.

أ ـ المدرسة الماركسية (العمل أصل القيمة)

❖هي مجموعة الأفكار الاقتصادية التي نادى بها كارل ماركس، والداعية إلى السيطرة الكاملة للدولة على النشاط الاقتصادي، وإلغاء دور جهاز الثمن التلقائي الذي يتميز به اقتصاد السوق الحرة.

❖لعل أهم ما تقوم عليه هذه المدرسة هو التفسير المادي للتاريخ بعيدا من أي تفسيرات ميتافيزيقية أو غيبية مثل الأديان، أو تفسيرات جغرافية.

❖ ترى هذه المدرسة أن القوى المحركة الأولى والأساسية عبر التاريخ هي نظام الإنتاج الاقتصادي. فسعي الأفراد إلى الإنتاج يؤدي إلى قيام علاقات متبادلة بينهم، وبناء شكل هذه العلاقات ووضعها في أطر معنية، وهو ما يُسمى بقوى الإنتاج.

❖ يمكن القول إن التاريخ عند كارل ماركس، زعيم هذه المدرسة ، يدور في فلك الإنتاج الاقتصادي، وأن أشكال الجهد الاجتماعي المبذول كلها تُكيف نفسها وفقا لاحتياجات هذا النظام (مثل القانون والتشريع بصفة عامة، والسياسة، والفلسفة).

❖ من أهم القضايا الاقتصادية التي تناولها ماركس هي نظرية القيمة أو فائض القيمة التي عرضها في كتابه الشهير (رأس المال) الذي صدر الجزء الأول منه في عام 1867.

ب ـــ المدرســة الكينزيــة (تحــارب البطالــة والكساد)

- هي مجموعة الأفكار الاقتصادية التي نادى بها الاقتصـادي الإنكليـزي **كينــز** فـي كتـابه الشـهير (النظريـة العامـة للتوظف والفائدة والنقود) في عـام 1936، والـتي تنـادي بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بالقدر الذي يقضــي علـى البطالــة، ويرتفـع بـالطلب الفاعـل إلـى مسـتوى التوظف الكامل.

- ويعد كتاب كينز ونظريته بمنزلة انقلاب فـي عـالم الفكـر الاقتصادي، إذ يتوقف الفكر الاقتصادي عند كينــز، بمعنـى أن ما قبله مرحلة وما بعـده مرحلـة أخـرى فـي أسـلوب معالجة المشكلات الاقتصادية، فظهـر كنتـاج لنظريتـه مـا يُعرف بالحسابات القومية.

- لعل ما يتسم به تحليل كينز الاقتصادي أنــه تحليـل نقـدي وفي الأجل القصير، كما أنه تحليل كلي إجمالي لا ينـاقش السلوك الفردي أو الجزئي،

- تهتم دراسة الاقتصاد الكلي بدراسة السـلوك الاقتصـادي العام والكليات الاقتصادية العريضة، أما دراســة الاقتصــاد الجزئــي فتهتــم بدراســة الســلوك الاقتصــادي الفــردي كالمنتج والمستهلك، ويبحث في أمـور جزئيـة مثـل كيـف يـوزع المسـتهلك دخلـه وكيـف يتـوازن، أو تحديـد حجـم الإنتاج الذي يعظم الربح للمنتج.

ثالثـا: السياسـات والأدوات الاقتصـادية الـتي تضبط النشاط الاقتصادي

- تلجـأ الحكومـات إلـى التـدخل فـي النشـاط الاقتصـادي بغرض إحداث تأثيرات في مسـيرته، وتـوجيهه مـا يـؤدي إلى إعادة توزيع الدخل على نحو أفضل،
- فاستخدام السياسات الاقتصادية بشكل فاعل من جانب الدولة أسهم في تطوير الرأسمالية وإدخالها في مرحلـة جديدة تميزت بالفاعلية والقدرة على التطور.

- أصـبحت الرأسـمالية الحـرة رأسـمالية موجهـة لكـن بـدرجات وبصـور مختلفـة بحسـب الـدول ومرونـة التطبيقات في كل دولة من وقت إلى آخر.

- تتـدخل الحكومـات لضـبط أداء النشـاط الاقتصـادي مسـتخدمة لتحقيـق ذلـك سياسـات أو أدوات اقتصـادية منفـردة، أو مزيجـا مـن هـذه السياسـات حسـبما يـرى الاقتصاديون.

- **ويمكـن عـرض هـذه السياسـات بشـيء مـن التفصيل في ما يلي:**

1 ـ السياسات النقديـة (رقابـة البنـك المركـزي على النشاط المصرفي)

- تتضـمن الرقابـة العامـة علـى وسـائل الـدفع عـن طريـق الجهاز المصرفي بهدف الوقاية من الزيادة المفرطـة فـي كمية النقود بالنسبة إلى عرض السلع والخـدمات وهـو مـا يعرف بالتضخم أو تصحيحها.

- إن ازدياد كمية النقود مع الأفراد بشكل أكبر من الزيادة في السلع المنتجة، يؤدي إلى ارتفاع تلقائي في الأسعار لامتصاص هذه الزيادة والاستقرار عند مستويات التشغيل السائدة.
- تهدف السياسات النقدية إلى الوقاية من نقص السيولة التي يمكن أن تحد من الطلب أو تصحيحها، وتؤدي إلى ركود أو كساد في النشاط الاقتصادي.

- إن الهدف الرئيس من السياسات النقدية هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتوظيف الكامل لعوامل الإنتاج؛ وبالتالي النمو الاقتصادي.
- وإذا كان هناك نقص في مستوى التشغيل، فإن دور السياسة النقدية هو العمل على رفع مستوى التشغيل وزيادة الناتج في اتجاه الحد الأقصى.
- إذا كان الطلب الكلي في مستوى أعلى من قدرة الإنتاج على الرد عليه ، ينشأ حينئذ الضغط التضخمي، ويكون هدف السياسة النقدية هو الحد من الطلب الكلي.

2 ـ السياسات المالية (إنفاق عام/ ضرائب)

- تتلخص السياسات المالية باستخدام عناصر الميزانية العامة للدولة، أي الإيرادات والنفقات وفائض أو عجز الميزانية في التأثير في سير النشاط الاقتصادي.

أهداف السياسات المالية:

أ ــ تحقيق الاستقرار الاقتصادي والعمالة والنمو الاقتصادي

- لما كانت زيادة النفقات العامة هي بمنزلة حقن في دائرة النشاط الاقتصادي، بينما تعتبر زيادة الضرائب بمنزلة تسرب

من هذه الدائرة، فإن إحداث الاستقرار الاقتصادي يقتضي في حالة دورة الكماشية زيادة الحقن عن طريق زيادة الإنفاق العام أو تخفيض التسرب عن طريق تخفيض الضرائب أو كليهما معا.

❖أما في حالة دورة توسعية أو تضخمية فيقتضي الأمر، على العكس، تخفيض الإنفاق العام أو زيادة الضرائب أو كليهما معا، وبهذا يمكن امتصاص الفجوة الانكماشية أو الفجوة التضخمية، تلك الفجوات التي تحدث بين الطلب الأمثل (المحتمل) عند مستوى التوظف الكامل، والطلب الفعلي الذي يصدر عن المستهلكين والمستثمرين.

ب ـ تخصيص الموارد الاقتصادية

❖يقصد بذلك تدخل الدولة عن طريق ميزانيتها في التوزيع بدرجات وبصور مختلفة بحسب الدول ومرونة التطبيقات في كل دولة من وقت إلى آخر.

❖تتدخل الحكومات لضبط أداء النشاط الاقتصادي مستخدمة لتحقيق ذلك سياسات أو أدوات اقتصادية منفردة، أو مزيجا من هذه السياسات حسبما يرى الاقتصاديون.

❖ ويمكن عرض هذه السياسات بشيء من التفصيل في ما يلي:

1 ـ السياسات النقدية (رقابة البنك المركزي على النشاط المصرفي).

❖تتضمن الرقابة العامة على وسائل الدفع عن طريق الجهاز المصرفي بهدف الوقاية من الزيادة المفرطة في كمية النقود بالنسبة إلى عرض السلع والخدمات وهو ما يعرف بالتضخم أو تصحيحها،

❖حين تزداد كمية النقود مع الأفراد بشكل أكبر من الزيادة في السلع المنتجة، يؤدي إلى ارتفاع تلقائي في الأسعار لامتصاص هذه الزيادة والاستقرار عند مستويات التشغيل السائدة.

❖ تهدف السياسات النقدية إلى الوقاية من نقص السيولة التي يمكن أن تحد من الطلب أو تصحيحها، وتؤدي إلى ركود أو كساد في النشاط الاقتصادي.

❖لذلك، فإن الهدف الرئيس من السياسات النقدية هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتوظيف الكامل لعوامل الإنتاج؛ وبالتالي النمو الاقتصادي.

❖إذا كان هناك نقص في مستوى التشغيل، فإن دور السياسة النقدية هو العمل على رفع مستوى التشغيل وزيادة الناتج في اتجاه الحد الأقصى.

❖أما إذا كان الطلب الكلي في مستوى أعلى من قدرة الإنتاج على الرد عليه فينشأ حينئذ الضغط التضخمي، ويكون هدف السياسة النقدية هو الحد من الطلب الكلي.

2 ـ السياسات المالية (إنفاق عام/ ضرائب)

تتلخص السياسات المالية باستخدام عناصر الميزانية العامة للدولة؛ أي الإيرادات والنفقات وفائض، أو عجز، الميزانية في التأثير في سير النشاط الاقتصادي.

أهداف السياسات المالية:

أ ـ تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتوفير اليد العاملة والنمو الاقتصادي

❖لما كانت زيادة النفقات العامة هي بمنزلة حقن في دائرة النشاط الاقتصادي، بينما تعتبر زيادة الضرائب بمنزلة تسرب من هذه الدائرة، فإن إحداث الاستقرار الاقتصادي

يقتضي في حالة دورة اقتصادية تعرف تراجعا وركودا زيادة الحقن عن طريق زيادة الإنفاق العام أو تخفيض التسرب عن طريق تخفيض الضرائب أو كليهما معا.

❖أما في حالة دورة توسعية أو تضخمية فيقتضي الأمر، على العكس، تخفيض الإنفاق العام أو زيادة الضرائب أو كليهما معا، وبهذا يمكن امتصاص فجوة الركود والتراجع أو فجوة التضخم، تلك الفجوات التي تحدث بين الطلب الأمثل (المحتمل) عند مستوى التوظف الكامل، والطلب الفعلي الذي يصدر عن المستهلكين والمستثمرين.

ب ـ تخفيض الموارد الاقتصادية

يقصد بذلك تدخل الدولة عن طريق ميزانيتها في توزيع الموارد بين مختلف الأغراض، ومختلف القطاعات (سواء عامة أو خاصة).

ج ـ إعادة توزيع الدخول

❖تهدف إلى تصحيح أوضاع التفاوت الشديد في الدخول، تلك الأوضاع الناشئة عن ميكانيكية السوق الحرة في النظام الرأسمالي، ويكون ذلك عن طريق فرض الضرائب على المواطنين على أساس قدرة كل منهم على الدفع.

❖وتهدف الى استخدام جزء من حصيلة هذه الضرائب في تقديم تحويلات نقدية أو عينية إلى ذوي الدخول المنخفضة. وتتضمن المدفوعات التحويلية أيضا تلك التي تدفع إلى المنتجين في شكل إعانات إنتاج.

3 ـ السياسات المباشرة

- تلجأ الدولة إلى التدخل في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسات المباشرة بهدف التأثير في هياكل الجهاز الإنتاجي، وفي ميكانيكيات السوق.
- من حيث المبدأ يقوم جهاز السوق في النظام الرأسمالي بتحقيق التوازن في الأسواق وتخصيص الموارد وتوزيع الدخول على أفضل وجه.
- لكن الواقع العملي يشير إلى قصور ميكانيكيات السوق عن تحقيق هذه الأهداف بصورة مُرضية، ما يؤدي إلى وجود أوضاع من عدم التوازن تضر بفاعلية الاقتصاد، وتضر بالعدالة الاجتماعية،
- حينئذ تتدخل الدولة مباشرة للتأثير في الميكانيكيات الاقتصادية. ويمكن بوجه عام إبراز ثلاثة مجالات لهذا التدخل المباشر:

أ ـ تنظيم هياكل الإنتاج والتبادل عن طريق

- التدخل عن طريق التشريع والقواعد المنظمة للإنتاج والتبادل.
- التدخل عن طريق الاتفاقات التي تعقدها الدولة مع المشروعات الوطنية في ما يتعلق بالتوظف والاستثمار والتمويل والأسعار وغير ذلك.
- التدخل عن طريق الجهاز المصرفي أو مؤسسات عامة تمويلية لتنظيم العلاقة بين الوحدات الاقتصادية والوسطاء الماليين، ومعالجة مشكلة نقص الائتمان في بعض المجالات مثل تمويل بناء المساكن، وتمويل التجهيزات الإنتاجية للمشروعات المتوسطة والصغيرة.

❖دخول الدولة بنفسها في مجال إنتاج السلع والخـدمات، لكن في الأغلب يكون إنتاج الحكومـة فـي مجـالات محـدودة، ويكون معظمها خارج نطاق إمكانية القطاع الخاص، وإن كان ذلك لا يُلغي فكرة توسع القطاع العـام ودخـوله فـي مجـالات يمكن القطاع الخاص أن يضطلع بها.

ب ـ التدخل في الأسواق

يأخذ هذا التدخل صورتين: التدخل في أسواق المنتجات، والتدخل في سوق العمل.

❖بالنسبة إلى التـدخل فـي سـوق المنتجـات، يأخـذ صـورا عديدة، منها:

- ✓ التــأثير فــي الكميــات المنتجــة (مثــل اســتخدام سياسات التخزين بهدف انتظام أسعار بعض المواد مثل النفط والقمح).
- ✓ الرقابــة علــى المبــادلات الخارجيــة بهــدف تحديــد الكميات المتبادلة (سواء مباشـرة كمـا هـي الحـال فــي نظــام الحصــص أم عــن طريــق الرســوم الجمركية).
- ✓ الرقابة على حركات رؤوس الأموال.
- ✓ التــدخل لتخفيــف حــدة، أو منــع، الاحتكــار وإتاحــة المنافسة وتوجيهها توجيها بناء.
- ✓ التــدخل عــن طريــق سياســات الأســعار لحمايــة المســتهلكين والتــأثير فــي مســتوى الأســعار وكبــح جماح التضخم، علاوة على حمايـة بعـض المنتجيـن، وبخاصة في القطاع الزراعي.

❖أما بالنسبة إلى التدخل في سوق العمل فيهدف إلى:

- ✓ علاج الاختلال في سوق العمل بصفة عامة.
- ✓ خلق مزيد من الوظائف لتخفيف حدة البطالة
- ✓ تسهيل وجود وتأهيل اليد العاملة، والتنسـيق بيـن احتياجات العمل والتأهيل والتدريب وغير ذلك.

ج ـ سياسات الدخول

- ✓ في الدول الرأسمالية يرتبط نمو دخول أصحاب المرتبات والأجور بزيادة إنتاجية العمل، وهو ما يحقق النمو بالأجر وتحقيق العدالة في الوقت نفسه، أما الدخول من غير مرتبات، فإن معظمها يأتي عن طريق الربح.
- ✓ على الرغم من صعوبة فرض قاعدة عامة للتحكم بالأرباح، فإن بعض الدول تحاول التحكم بها بطريقة غير مباشرة عن طريق تنظيم أسعار البيع، إلا أن كثيرا من الدول تقترب من هذه الوسيلة بحذر خوفا من الحد من معدل تكوين رأس المال.

خلاصة:

- ❖ لا تلجأ الدول عادة إلى وسيلة واحدة للتدخل في النشاط الاقتصادي، وإنما قد تستخدم وسائل عديدة بدرجات متفاوتة، أو تستخدمها كلها مجتمعة.
- ❖ لا توجد دولة تستطيع الاستغناء عن التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي بأي صورة كانت، وأن تقتصر مهامها على الوظائف التقليدية للدولة، وترفع يدها تماما عن النشاط الاقتصادي.
- ❖ تلجأ الدولة إلى التدخل مستخدمة السياسات السالفة الذكر، أو بالتخطيط التأشيري (التوجيهي) النابع من اعتبارات عملية واقتصادية بحتة.

رابعا: دورة النشاط الاقتصادي (عجلة الثروة)

❖هي دورة تعكس مسارات العمليات الحقيقية والنقدية التي يقوم بها أفراد المجتمع بصفتهم منتجين للسلع والخدمات أو مستهلكين لها.
❖بشكل مبسط نفترض أن الاقتصاد الوطني يتكون فقط من مجموعتين من الوحدات، مجموعة المشروعات (ويمثلها المنظمون؛ أي رجال الأعمال)؛ ومجموعة العائلات (وهم أصحاب الموارد الإنتاجية؛ أي ملاك الأراضي والعمال وأصحاب المعامل والشركات ورؤوس الأموال).
❖ الاقتصاد الوطني هو اقتصاد مغلق، ليست له علاقات مع الخارج، كما نفترض أن العمليات تقتصر فقط على الإنتاج والاستهلاك ولا تأخذ بالاعتبار الادخار والاستثمار.
❖على هذا الاساس، يبيع أصحاب الموارد الإنتاجية خدمات مواردهم إلى المنظمين مقابل عوائد نقدية (عوائد عوامل الإنتاج) في صورة ريع عن خدمات الأرض، وأجور عن خدمات العمل، وفوائد عن خدمات رأس المال.
❖ثم ينفق أصحاب الموارد الإنتاجية هذه الدخول النقدية ثانية "بوصفهم مستهلكين" على شراء منتجات المنظمين في أسواق السلع الاستهلاكية، وانسيابا من المنظمين إلى هؤلاء المستهلكين في أسواق الخدمات الإنتاجية، وتتكرر هذه العملية إلى ما لا نهاية، وتسمى بدوره النشاط الاقتصادي.
❖ويمكن التعبير عنها بالشكل التالي الرقم (10-1):

دورة النشاط الاقتصادي المبسطة في اقتصاد نقدي

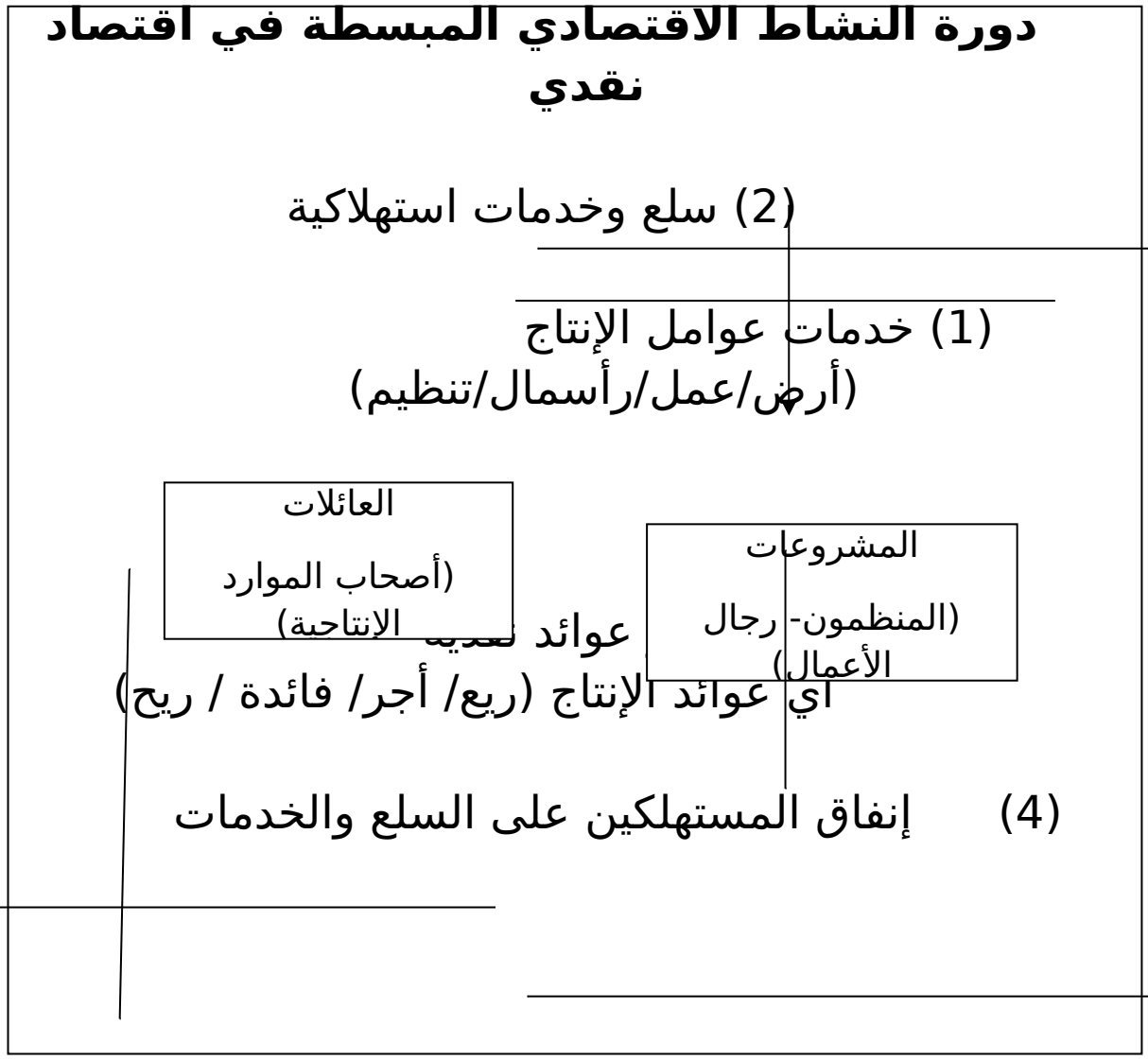

هـذه التـدفقات الأربعـة الـتي تشـكل الـدورة المزدوجة تنقسم إلى:

تدفقات حقيقية:

❖يمثلها التدفق رقـم (1)، وهـي الخـدمات الإنتاجيـة الـتي تقدمها العائلات إلى المشروعات (عوامل الإنتاج).

❖يمثلهـا أيضـا التـدفق رقـم (3)، وهـو تـدفق السـلع والخدمات الاستهلاكية من المشروعات إلى العائلات (القيمـة الكلية للإنتاج أو الناتج القومي).

تدفقات نقدية:

❖يمثلها التدفق رقم (2)، وهو تدفق الدخول الـتي تـدفعها المشـروعات مقابـل الحصـول علـى عوامـل الإنتـاج (الـدخل القومي).

❖يمثلها أيضا التدفق رقم (4)، وهو تدفق إنفـاق العـائلات مقابل شراء الإنتاج (الإنفاق الوطني)، أي إن العـائلات تنفـق الدخل الوطني على شراء الناتج الوطني.

❖ وتؤدي بنا العلاقة التبادلية الكاملـة بيـن هـذه التـدفقات إلى القول إن الدورة قـد أغلقـت أو تمـت، وأي خلـل في هذه العلاقـة يـؤدي إلـى خلـل فـي دورة النشـاط الاقتصـادي، ويحـدث أوضـاعا مـن عـدم التـوازن فـي الاقتصاد القومي.

❖ إذا ما تغلبت التدفقات الحقيقية على التدفقات النقديـة فسـيحدث خلـل فـي دورة النشـاط الاقتصـادي بمـا يعرضه لخطر الركود والانكماش .

❖ مـن الضـروري ألا يكـون تحـت تصـرف الوحـدات الاقتصادية حجم من النقود أكبر بكثير مـن اللازم، لأن مثـل هـذا الوضـع يـؤدي إلـى زيـادة الطلـب علـى المنتجات ليصل إلى مستوى يزيد علـى طاقـة الجهـاز الإنتاجي.

❖ مـن الضـروري إيجـاد نـوع مـن التـوازن النسـبي بيـن التدفقات الحقيقية والتدفقات النقديـة حـتى لا يحـدث خلل في دورة النشاط الاقتصادي.

❖إذا كان منطق دورة النشاط الاقتصادي يوحي بـأن هـذه الدورة لابد من أن تكتمل، فإن الواقع في الدول كلها يعكـس أوضاعا مختلفة من عدم التوازن، أو من العوامـل المتعارضـة التي تؤثر في دورة النشاط الاقتصادي.

❖هذه العوامل تتمثل بصـفة عامـة فـي نـوعين: الأول هـو عوامل الحقن المستمر في دورة النشاط الاقتصادي، والثاني هو عوامل التسرب.

❖يرجـع الحقـن إلـى نمـو الـدخول الخارجيـة الـتي تـأتي مباشرة من الدخول التي خلقتها المشروعات.

❖ هذه المشروعات تحصل على تدفقات نقديـة أكـثر ممـا دفعت لقطـاع العـائلات مقابـل عوامـل الإنتـاج، وهـذا يمثل تدفقا نقديا يضاف إلى دورة النشاط الاقتصادي.

❖أما التسرب فيرجع إلى الدخول التي لا تمر بالدورة.

❖ وهي تنشأ من عدم الدخول بالكامـل، أي إن جـزءا مـن التدفق النقدي الذي تخلقه المشـروعات لا يعـود إلـى هذه المشروعات، ويمثل تسربا للنقـود خـارج الـدورة كالاكتناز مثلا أو الادخار.

❖على ذلك يمكن القول إن الدخول الخارجية تمثل عامــل حقن، والادخار أو الاكتناز يمثل عامل تسرب.

❖وحتى يكون الاقتصاد في حالة توازن عند مستوى معيـن مــن الإنتــاج والــدخل والأســعار يجــب أن يكــون التــدفقان المتعارضان متساويين، والشرط الأساسي لذلك هو أن يكون مجموع الحقن مساويا لمجموع التسرب.

- إن دورة النشاط الاقتصادي المبسطة هي على درجة شديدة من التبسيط، فهي قائمة على بعض الافتراضات غير الواقعية.
- إذا ما حاولنا التخلص من بعض هذه الافتراضات فإنه يمكننا تقديم دورة أقرب إلى الواقع. ومن أجل هذا يلزمنا أن ندرج في تحليلنا عمليات الادخار والاستثمار، ودور الهيئات الحكومية، ودور المؤسسات المالية، والعلاقات مع الخارج.

خامسا: بعض مصادر عدم التوازن أو الاختلال في دورة النشاط الاقتصادي

1 ـ عدم التوازن بين الناتج والإنفاق

- إذا زاد حجم الإنفاق عن حجم الناتج تكون هناك أزمة قصور في الإنتاج، أو إفراط في الإنفاق.
- إذا حدث العكس تكون هناك أزمة إفراط في الإنتاج أو قصور في الإنفاق. ويقتضي التغلب على هذه الأزمات تغيير مستويات هذه الكميات الكلية بغرض إعادة التوازن للدورة.

2 ـ عدم التوازن بين الادخار والاستثمار

- ينشأ هذا من ظاهرة الاكتناز التي تحجب جزءا من الدخل عن الإنفاق، أي عن الاستمرار في دورة النشط الاقتصادي.
- هذا يعبر عن فجوة كمية حقيقية، لكن قد تنشأ هذه الفجوة من عدم التوافق الزمني بين تجميع المدخرات وتوجيهها إلى الاستثمارات، وهذا يُعبر

عن فجـوة زمنيـة إذا تعـدى الأمـر النطـاق الزمنـي الذي يجب أن تكتمل فيه دورة النشاط الاقتصادي.

3 ـ عدم توازن ميزانية الدولة

- ❖ إن عجــز الميزانيــة يعنــي زيــادة النفقــات عــن الإيرادات؛ أي زيادة الحقن عن التسرب.
- ❖ يستتبع هذا زيادة الطلـب إلـى مسـتوى أعلـى مـن مسـتوى العـرض. ويعنـي فـائض الميزانيـة زيـادة الإيـرادات عـن النفقـات؛ أي زيـادة التسـرب عـن الحقن.
- ❖ ويستتبع هذا خفض الطلـب إلـى مـا دون مسـتوى العرض.
- ❖ في هذا الصدد تجدر ملاحظة نقطة مهمة، وهـي أن إحـداث فـائض أو عجـز فـي الميزانيـة قـد يكـون مقصودا للتأثير في حجـم الـدورة النقديـة للنشـاط الاقتصادي.

4 ـ عدم توازن ميزان العمليـات الجاريـة ضـمن ميزان المدفوعات

إن فائض ميزان العمليات الجارية يعنـي زيـادة صـادرات السلع والخدمات على واردات السلع والخدمات، بما يعني أن هناك زيادة في التدفق الخارجي في دورة النشاط الاقتصادي يتمثل في زيادة ما ينفقه غير المقيمين علـى سـلع وخـدمات خارجية، ويعتبر هذا حقنا في دورة النشـاط الاقتصـادي يـؤدي إلى زيادة حجم التدفق الإيجابي في الدورة.

أما عجز ميزان العمليات الجارية فيمثل تسربا من دورة النشاط الاقتصادي.

سادسا: التضخم والكساد

❖لعل من الأشياء المهمة التي تستوقف انتباه القارئين في علم الاقتصاد أو المهتمين به، أو حتى المواطن العادي، أن يتم فهم - بشيء من الإيضاح والتفصيل - بعض المصطلحات الاقتصادية التي يتم تداولها بين الحين والآخر.

❖ ويأتي مفهوم كل من التضخم والكساد ليمثل قدرا كبيرا من الأهمية والرغبة في التوضيح.

❖ **سنعرض بشكل مبسط للغاية مفهوم كل من التضخم والكساد، وشرح أثر كل منهما بشيء من الإيجاز في الاقتصاد الكلي، وفي حياة المواطن العادي.**

❖ يُعرف التضخم أنه الزيادة المفرطة في كمية النقود بالنسبة إلى عرض السلع والخدمات.

❖ ولفهم هذا التعريف سنرجع قليلا إلى ما أوردنا ذكره في الجزء الخاص بدورة النشاط الاقتصادي.

❖ عرفنا أنه داخل دورة النشاط الاقتصادي تتولد دخول نقدية للعائلات (أصحاب الموارد الإنتاجية)، وكذلك المشروعات، وعرفنا أيضا أنه لابد من أن يقابل التدفقات النقدية تدفقات حقيقية من موارد وعوامل إنتاج من قبل أصحاب الموارد وكذلك سلع وخدمات من قبل المشروعات، لكن هذا التوازن لا يحدث بهذا الشكل في الواقع العملي، وبعد توزيع الدخول قد تعجز

المشروعات عن تقديم السلع والخـدمات الـتي يحتاجهـا الأفراد (قد يكون بسبب تدهور الإنتاجية مثلا).

- وهنا يصبح لدى الأفراد نقود لا يستطيعون بها شـراء مـا يحتاجونه، وهو ما يوصف بـأنه زيـادة مفرطـة فـي كميـة النقود بالنسـبة إلـى عـرض السـلع والخـدمات، وهـو مـا يُعــرف بالتضــخم (زيــادة فــي التــدفقات النقديــة عــن التدفقات الحقيقية).

- ولمزيد من التبسيط كي يصل المعنى سـنطرح الفـرض الآتي:

نفترض وجود محل بيع مواد غذائيـة يحـوي 100 زجاجـة من زيت الطعـام، سـعر الزجاجـة عشـرة دراهـم، وأن هنـاك 100 مواطن يسكنون في الحي الذي يوجد فيه هـذا المحـل، وأن دخولهم لا تسمح سوى بشراء زجاجة واحدة.

فـي هـذه الحالـة الافتراضـية (غيـر الواقعيـة) سـيكون السعر التوازني عشرة دراهـم عنـد الكميـة التوازنيـة زجاجـة واحدة.

- لكن لنفترض أن دخول الأفراد قـد زادت بشـكل يسـمح بشراء أكثر مـن زجاجـة واحـدة، وفـي المقابـل لـم يـزد المحل من كميته المعتـادة الــ 100 زجاجـة، (حيـث لـم تطرأ زيادة في الموارد والإنتاج تقابـل تلـك الزيـادة فـي دخول الأفراد ـ "التضخم") ماذا سيحدث؟
- بشـكل تلقـائي سـيرفع صـاحب المحـل مـن سـعر زجاجـة الزيت الواحدة إلى عشـرين درهمـا، وذلـك لامتصـاص تلـك الزيادة في النقود لدى الأفراد كي يحجم الطلب الذي تزايد على الزيت الذي يتوافر بكميات كـانت كافيـة قبـل الزيـادة في دخولهم، لكنها الآن أصبحت محدودة.

- ❖ هذا الارتفاع في السعر يُعيد التوازن لما كان عليه في ظل الكمية المحدودة.
- ❖ تجدر ملاحظة أن الأمـر نفسـه يحـدث إذا مـا ظلـت دخـول الأفراد ثابتة على ما كانت عليه، لكن في المقابل انخفضت الكمية المنتجة مـن زيـت الطعـام، وأصـبح لـدى البـائع 70 زجاجة بدلا من 100.
- ❖ يوضح هذا المثال الافتراضي البسيط جدا إلـى حـد كـبير مفهوم التضخم في ذهن المتلقي.
- ❖ الكساد هو الزيادة المفرطة في عرض السلع والخـدمات بالنسبة إلى كمية النقود، أو هو نقص السـيولة الـتي تحـد من الطلب على السلع والخدمات.
- ❖ قـد تحـدث زيـادة فـي الكميـات المنتجـة مـن السـلع والخدمات لا تقابلهـا زيـادة فـي الـدخول النقديـة للأفـراد (زيادة في التدفقات الحقيقية عن التدفقات النقدية)، قـد يكون بسبب تطور الفنون الإنتاجية.
- ❖ ففي هـذه الحالـة سـيوجد فـائض كـبير فـي السـوق مـن السلع والخدمات يزيد علـى قـدرة الأفـراد النقديـة علـى شرائه.
- ❖ علـى الافـتراض نفسـه فـي المثـال السـابق، سـيزداد عـدد زجاجات زيت الطعام لدى البائع من 100 إلى 150 مثلا في ظل عدم زيادة دخول الأفراد، فسيحدث أن تظل 50 زجاجة فائضة لـم تُبـع، وشـيئا فشـيئا يحـدث الكسـاد فـي الأسـواق لانصراف المستهلكين عن الشراء، وانخفـاض طلبهـم نسـبيا مقارنة بالزيادة المفرطة في عـرض السـلع والخـدمات فـي السوق.

سابعا: النظم الاقتصادية المعاصرة

- ❖ تعددت النظم الاقتصادية التي تسعى إلى معالجة المشاكل الاقتصادية المختلفة، وتنوعت ما بين أنظمـة تقيـد السـوق،

وأنظمة تعطيه حرية كاملة، وذلك بحسب ظـروف وأحـداث كل دولة.

- تؤدي دراسة النظم الاقتصادية عموما إلـى الاسـتفادة مـن التجـارب السـابقة بتبنـي الجـوانب الناجحـة والابتعـاد عـن الأخطاء والسلبيات وتطوير أو تطويع مـا يحتـاج إلـى ذلـك منها.
- **ويمكـن القـول إن هنـاك ثلاثـة نُظـم اقتصـادية معاصرة:**

1 ـ النظام الرأسمالي (اقتصاد السوق الحر)

تأخذ الدول المتقدمة والعالم الغربي بهـذا النظـام الـذي يتسم بأمور عديدة، أهمها:

أ ـ رفع يد الدولة عن النشاط الاقتصادي

- حيث تترك الحكومة قوى السوق تعمل بحرية، وأن تتحدد الأسعار بحسب العرض والطلب.
- يترك النظـام الرأسـمالي أمـر الإنتـاج والاسـتهلاك للمنتج والمستهلك من دون تدخل بينهما، ومن دون تحديد لنوع أو كمية الإنتاج أو لأسعار السلع.
- وينحصر دور الحكومة في الرقابة للتأكد من الـتزام الجميع بالقوانين وشروط المنافسـة بيـن المنتجيـن من دون احتكار.
- تكتفـي الدولـة فقـط بالتشـريع لخدمـة السـوق، وبالحراسة لضمان سريان النشاط الاقتصادي وفـق القوانين والقواعد العامة الملزمة.
- وتسـمى الحكومـات فـي النظـام الرأسـمالي بالحكومـة الحارسـة، اشـتقاقا مـن وظائفهـا الـتي تنحصـر فـي مهـام الـدفاع (الجيـش)، والأمـن (الشرطة)، والتشريع والقضاء.

ب ـ حرية الإنتاج والاستهلاك

- من حق المنتج اختيار نوع وكميات السلع التي يريد إنتاجها دونما تدخل من الدولة.
- كذلك للمستهلك الحرية الكاملة في تحديد نمط الاستهلاك ونوعيته للذين يرغب فيهما من دون أي توجيه مباشر من قبل الدولة

ج ـ حماية الملكية الخاصة وتشجيعها

- هو عنصر أساس في النظام الرأسمالي، بل يكاد يكون هو صلب النظام الرأسمالي، إذ لا يستقيم الحديث عن نظام رأسمالي من دون الحديث عن حرية الملكية الخاصة وانتقالها بين أفراد المجتمع بكل حرية، وفي ظل حماية الدولة.

د ـ الدور الفاعل لجهاز الثمن

- يؤدي الثمن دورا رئيسيا في السوق، وفي كشف رغبات المستهلكين في استهلاك سلعة معينة، ومن ثم يوضح للمنتج ما يحتاجه لتوفير السلعة في السوق عند ذلك الثمن.
- باتفاق كل من المنتج والمستهلك عند سعر معين، فإن هذا السعر يعمل على توجيه الموارد الاقتصادية إلى استخدام أمثل لها في السوق سواء من جهة ما ينفقه المستهلكون على شراء السلع والخدمات أم من جهة المنتجين الذين يخصصون الموارد اللازمة للإنتاج.
- ولعل النموذج الأمريكي والاتحاد الأوروبي يعدان النموذج الأبرز لتطبيق النظام الرأسمالي.

هـ ـ التخطيط التأشيري

- تتبع الدول الرأسمالية في توجيه النشاط الاقتصادي حتى تضمن فاعلية أدائه نوعا من التخطيط القائم على التوضيح وعرض الرؤى وإطلاق الحوافز المشجعة من دون إلزام أو تقييد.
- هذا التخطيط يسمى التخطيط التأشيري أو التوجيهي، فلو أن الدولة تريد زيادة إنتاج سلعة معينة كسلع التصدير مثلا، فإنها تعطي النصح لمجموعة المصدرين أو تضع مجموعة من حوافز تشجيع السلع التصديرية من أجل تدعيمها، وذلك من دون إلزام المنتجين بإنتاجها.

2 ـ النظام الاشتراكي (التخطيط المركزي)

يعتمد هذا النظام على عدة ثوابت أساسية تدور حول ملكية الدولة لوسائل الإنتاج وتخطيطها للاقتصاد تخطيطا مركزيا استنادا في ذلك إلى المبادئ الماركسية التي وضعها كارل ماركس في كتابه رأس المال.

ويمكن التطرق إلى أهم الأسس التي يقوم عليها هذا النظام بشيء من التفصيل في ما يلي:

أ ـ الملكية العامة لوسائل الإنتاج

- يعني أن الملكية تكون لكل أفراد المجتمع، والدولة أو الحكومة هي التي تدير هذه الملكية وتحدد ما يجب إنتاجه، وبأي كمية، ثم توزع الناتج بين الأفراد.
- في هذا النظام لا يملك الفرد ملكية خاصة لوسائل الإنتاج والموارد الاقتصادية التي لا يترتب عليها أي عمليات إنتاجية، إذ لا يحق للفرد تملك رأس المال.

- ❖ إن الفكـرة الأصـيلة فـي قلـب هـذا النظـام أن النظـام الرأسمالي قائم على اسـتغلال رأس المـال لقـوة العمـل، فالذي يملك رأس المال ووسائل الإنتـاج لا بـد لـه مـن أن يستغل طبقة العمال الـتي لا تملـك إلا قـوة عملهـا، حيـث يقـوم الرأسـمالي بشـراء قـوة عمـل أفـراد البروليتاريـا (الطبقة الكادحة) ويوجهها لإنتاج السلع.
- ❖ عنـد امتلاك الدولـة وسـائل الإنتـاج فإنهـا تقـوم بحمايـة البروليتاريا من استغلال رأس المال.

❖ب ـ التخطيط الاقتصادي المركزي

أي أن تُدير الدولـة النشـاط الاقتصـادي مـن الألـف إلـى الياء، وتضع الخطط، وتحدد نوعية وكمية السلع المنتجـة، وأن تضـطلع بمهمـة التصـنيع والتوزيـع وحـدها، وأن تحـدد سـعر الصرف دونما اعتبار لقوى السوق الحرة.

ج ـ انعدام دور جهاز الثمن (صندوق المقاصة)

تقوم الحكومـة بتسـعير السـلع والخـدمات بأسـعار غيـر حقيقية لا تعكـس قيمتهـا أو تكلفتهـا، فغالبـا مـا تُبـاع بأسـعار متدنيـة مـن أجـل تحقيـق أهـداف اجتماعيـة (الـدعم)، حيـث تتحمل الحكومة الجزء الأكـبر مـن ثمـن السـلعة كـي توفرهـا للمواطنين بأسعار معقولة بعيدا من السعر الحقيقي.

د ـ التفسير المادي للتاريخ

- ❖ في النصف الأول من القرن التاسع عشر كان يوجد تياران فلسفيان متعارضان، أحـدهما مثـالي والآخـر واقعي.

- وقع ماركس فريسة للصراع بين المثالية والماديــة، بين ما يجب أن يكون وما هو كائن بالفعل، أي بيــن المثالية والواقعية.
- لكن ماركس سـرعان مـا ابتعـد عـن المثاليـة الـتي ترتبط بـالفكر المجـرد أو المطلـق وبعـالم مـا وراء الطبيعة، وتبنى الفلسفة المادية، وبنى حولها نظاما لتفسـير التاريـخ أطلــق عليــه (التفسـير المــادي للتاريخ).
- هـذه الطريقـة الماديـة فـي تفسـير التاريـخ تعنـي التأكيد أن الأحـداث والتطـورات كلهـا (غيـر ماديـة) سـواء أكـانت اعتقـادات أم أديانـا أم فلسـفات أم قواعد أخلاقية أم اجتماعية أم قانونية أم سياسية،
- كل هذه الأحـداث والتطـورات تتحـدد بأحـداث ذات طبيعة مادية وليس العكس.

- بعبارة أخرى، إن تطور القاعدة أو الأساس المــادي (الأساس الاقتصادي) هو الذي يحكم تطور العوامل والمؤسســات الذهنيــة والاجتماعيــة والسياســية، وليس العكس.
- تعتـبر العوامـل والمؤسسـات غيـر الماديـة مـرآة تعكس الأساس المادي أو الاقتصادي الــذي سـماه ماركس "نظام الإنتـاج"، وبحسـب رؤيـة مـاركس، فــإن الهياكــل الســفلية (ويقصــد بهــا الهياكــل الاقتصادية) هي التي تحدد الهياكل العلوية .
- (ويقصــد بهــا الهياكــل التشــريعية والاجتماعيــة والذهنية وغيرها مـن الهياكـل غيـر الماديـة، وذلـك على الرغم مـن وجـود علاقـة تفاعليـة بيـن هـاتين المجموعتين من الهياكل).

3 ــ النظـام الاقتصـادي المختلـط (الاشـتراكية الديمقراطية الحرة) (الطريق الثالثة)

- ❖ يتسم هذا النظام بجمعه بين النظـامين الرأسـمالي والاشتراكي، حيث يوجد قطاع عام تديره الحكومــة بجــانب القطــاع الخــاص فــي ظــل وجــود مــؤثر للمنتجين والمستهلكين.
- ❖ لعـل أهـم مـا يُميـز هـذا النظـام هـو وضـع الدولـة لسياسات اقتصادية لها أثرها في السـوق فـي ظـل أثر مماثل في السوق بناء علـى قـرارات المنتجيـن والمستهلكين.
- ❖ ظهر هذا الاتجاه بشكل واضح في القرن العشرين، حيث أخذت الاشـتراكيات فـي أوربـا الغربيـة شـكلا مؤثرا، لكنها كانت بعيدة من الاشتراكية الماركسـية الثورية العنيفة التي طبقت في الاتحـاد السـوفياتي منذ عام 1917.
- ❖ وكان أكثر تركيز لها في ألمانيا وفرنسا وبريطانيا.
- ❖ بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة ظهـرت الاشـتراكية الديمقراطيـة الحـرة بشـكلها المعـروف بعـد نجـاح الأحزاب السياسية الاشتراكية، ووصولها إلى الحكم في أوروبا الغربية وأستراليا وكندا.
- ❖ أخذت هذا المسمى تحديـدا حـتى لا يختلـط أمرهـا بالاشتراكية الماركسية، حيث إن الاتجـاه الأساسـي للاشتراكية الديمقراطية الحرة هو اتجـاه إصـلاحي، وليس ثوريا.
- ❖ لعل أهم الأسس التي يقوم عليهـا هـذا النظـام هـو محاولــة إلغــاء الربــح الاســتغلالي مــن النظــام الاقتصادي بزيادة التدخل الحكومي تـدريجيا، كـذلك

الجمع بين الحرية والتخطيط؛ بمعنى وجود خطة تستخدم في التوجيهات العامة للاقتصاد الوطني، وتتولى تخطيط الإنتاج وتوجيه الاستثمارات وتوزيعها من دون أن تؤثر هذه الخطة في حرية التصرف الفردية في المجالات كافة.

ثامنا: دور المشرع في النشاط الاقتصادي

- لا يمكن الحديث عن النشاط الاقتصادي وإدارته وسياساته من دون الحديث عن التشريع والعلاقة التفاعلية بينهما.
- التشريع قد يكون في خدمة النشاط الاقتصادي إجمالا وتفصيلا، أو العكس، إذ الهدف من إصدار التشريعات الاقتصادية وتهيئة البيئة القانونية في إطار متجانس هو دفع عجلة الاقتصاد قدما ، وهذ بالقطع يصب في مصلحة النشاط الاقتصادي.
- وقد يراد العكس أحيانا، فعندما لا تصدر تشريعات يرى الاقتصاديون أنها ضرورية ومهمة لضبط سير النشاط الاقتصادي (إصدار قانون منع الاحتكار مثلا)، فإن ذلك يصب بالقطع في غير مصلحة النشاط الاقتصادي، بل يصب في مصلحة المحتكرين.
- من هنا يبرز الدور المهم للتشريع في ضبط سير النشاط الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية الداخلية والخارجية.
- نسجل أيضا ذلك الأثر الذي تُحدثه بعض التشريعات؛ بمعنى أنه قد يكون هناك تشريعات

تضـع الكـثير مـن الأفعـال والتصـرفات تحـت بنـد التجريم.

- في أثنـاء التحـولات الاقتصـادية وبرامـج الإصـلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي تصدر تشريعات تُعفي الأفعال والتصرفات ذاتها من التجريم، وتضعها فـي وضع الإباحة.
- مثال ذلك حيازة النقد الأجنبي والتعامل فيه، فمثل ذلك الأمـر قـد يقـع مـن يتعامـل فيـه تحـت طائلـة المتابعة القانونية، ومن ثـم يتعـرض للعقـاب (مثـل مـرور الدولـة بمرحلـة تطـبيق النظـام الاقتصـادي الاشتراكي).
- ثـم بعـد تحولهـا إلـى اقتصـادات السـوق الحـرة الرأسـمالية تعـدل هـذه التشـريعات بمـا يخـدم المرحلة الجديدة.
- هنا يظهر الدور المتناقض للتشريع في ثناء مراحل التحول الاقتصـادي، فهـو قـد يصـبح أحـد معوقـات التحول، حيث يجرم من الأفعال مـا يصـبح مطلوبـا منها في المرحلة الجديدة.
- وعلى ذلك يظهر الدور المهـم للمشـرع فـي بحثـه عن كيفية تسـهيل عمليـة الانتقـال والتحـول بأقـل قـدر مـن الخسـائر، وأعظـم قـدر مـن المكاسـب للاقتصـاد الـوطني فـي مجملـه، وللأفـراد فـي تفصيلاته على حد سواء مما لا يدخل الاقتصاد فـي تضارب وتضاد يؤديان إلى إحداث آثـار سـيئة وغيـر مرغوبة.

- وإذا أضـفنا إلـى ذلـك تلـك التطـورات الدوليـة المتسارعة في مجال العلاقات الاقتصـادية الدوليـة

وما اتجهت إليه من تـداخل للاتفاقـات الدوليـة مـع التشـريعات المحليـة لتظهـر أهميـة التشـريع فـي إدارة هذه العلاقات التي قد تتعارض بشكل يحتــاج إلى التدخل التشريعي الفاعل.

ـ الحماية القانونية للنشاط الاقتصادي

- في ضوء التحولات الاقتصادية الدولية، والاتجاه نحو اقتصادات السوق الحـرة، والتحـرر مـن المركزيـة، واعتبار القطاع الخـاص قـاطرة التنميـة، قـد تظهـر حالات من التجاوز من جـانب القطـاع الخـاص مـن خلال ممارسات وأفعال لا تصب في مصلحة الفــرد المستهلك،
- ومن ثم يتأثر النشاط الاقتصادي بشـكل عـام، فـي ظل عدم وجود بعض التشريعات المهمة الــتي مــن المفــروض أن تحــول دون ظهــور ســلبيات تضــر بالاقتصـــاد الـــوطني، مثـــل الاحتكـــار والإغـــراق والمنافســـة غيـــر المشـــروعة، وإهـــدار حقـــوق المســـتهلك، وعـــدم مراعـــاة البعـــد الاجتمـــاعي، والمسـؤولية الاجتماعيـة تجـاه المـواطنين، وعـدم تطـبيق شـروط الجـودة للسـلع والخـدمات، وكـذا الإهمال في حمايـة البيئـة والحصـول علـى قـروض مـن الأجهـزة المصـرفية مـن دون ضـمانات تـؤمن أموال المودعين.
- من الأشياء التي يجب التركيز عليهـا هـي: التوسـع فـي أنشـطة ومجـالات غيـر مهمـة ومفيـدة، مثـل الاسـتهلاك الـترفي والمبـالغ فيـه أو التوسـع فـي الاسـتثمار العقـاري الشـاطئي، الأمـر الـذي يـذهب

بالنشاط الاقتصادي إلى حالـة مـن الانفلات يصـعب معها تحجيمه أو السيطرة عليه.

- ❖ لا يفوتنا أن نذكر بعض التوصيات الضرورية لحمايـة النشاط الاقتصادي من الآثار السلبية التي قد تلحق به:
  - ✓ وضــع بنــاء نظــري للحمايــة القانونيــة للنشاط الاقتصادي في ظل آليات السوق الحرة.
  - ✓ القيام بمراجعة شاملة للتشريعات، بقصد القيـام بإصـلاح تشـريعي يزيـل العوائـق والقيــود الــتي تعــوق النمــو والازدهــار الاقتصاديين.
  - ✓ إجراء إصلاح قضـائي يكفـل سـرعة إنهـاء المنازعــات فــي المعــاملات، وتحقيــق الضمانات اللازمة لحسن سيرها.

❖العمل على إصـدار تشـريع شـامل يراعـي فيـه معالجـة الآتي:

- الاتفاقــات التواطئيــة بيــن الشــركات والمؤسســات المتنافسـة الـتي تتضـمن تحديـد الأسـعار أو منـاطق النفوذ والانتشار، وبخاصة إذا كانت بقصد الاحتكار.
- استكمال التشريعات اللازمة لحسن قيام آليـات السـوق بدورها، ولحماية حقـوق المسـتهلكين. وبصـفة خاصـة استكمال التشريعات التي تهدف إلى منع قيام حـالات الاحتكار، وتلك التي تحكم جـودة وصـلاحية المنتجـات سـواء للاسـتخدام المحلـي أم للتصـدير، وغيرهـا مـن التشريعات التي تحمي من الغـش والاحتيـال والإخلال بالتعاقدات أو بالضمانات. فالمنافسة غير العادلة تؤثر

بشكل سلبي في الإنتـاج والمنظومـة الاقتصـادية فـي عمومها.

تاسعا: أزمة السيولة

- ❖ يكـثر تـداول عبـارة أزمـة السـيولة فـي الأوسـاط الاقتصادية والتجارية، بل في حياة المواطن العـادي أحيانا.
- ❖ وعندما تثار عبارة أزمة السيولة يكون المقصود بهـا هو نقص السيولة على وجه الدقـة، ويمكـن تعريـف نقص السيولة بأنه انخفـاض فـي مسـتوى السـيولة النقدية المتداولة خارج الجهـاز المصـرفي والودائـع الجاريـة وغيـر الجاريـة، سـواء بالعملـة المحليـة أم بالعملات الأجنبية على المستوى الوطني.

1 ـ المظاهر الدالة على حدوث هذه الأزمة

أ ـ الارتفاع الكبير في المخزون من السلع نتيجة انحسار الطلب الناجم عن انخفاض السيولة.

ب ــ انتشـار التخفيضـات المتواصـلة و(الأوكازيونـات أو الصولد) للتخلص من المخزون الراكد.

ج ـ تراجع أسعار الأسهم الجيدة لعدم وجود طلب عليها.

د ـ الثبات النسبي في معدل دوران النقود.

هـ ـ تعثر أصحاب القروض عن السداد.

و ــ عـدم قـدرة البنـوك علـى الوفـاء بالتزاماتهـا تجـاه مودعي الأموال لديها وعجزها عن الوفاء بنسب السيولة لكل من العملتين المحلية والأجنبية.

- ❖ نسـجل أن المظـاهر الدالـة علـى حـدوث أزمـة السـيولة لهـا العديـد مـن الأسـباب المؤديـة إليهـا، والتي تختلف من حالة إلى أخرى، ومـن دولـة إلـى أخرى.

- فإذا أخذنا الحالة المصرية على سبيل المثـال الـتي بدأت ملامحها بالظهور منذ عام 1997، سندرك أن الأسباب تتنوع بين اختلاف هيكلي، وعوامل خارجية سواء أكـانت أزمـات عالميـة أم ضـغط مؤسسـات "بريتون وودز" (البنك والصندوق الدوليان).

2 ــ أهــم أسـباب أزمــة السـيولة فــي الحالــة المصــرية بحســب التقريــر الاســتراتيجي العربي

أ ــ تزايـد الإنفـاق علـى التليفـون المحمـول وخـدماته، وتحوله إلى عامل تسـرب لـدخول الأفـراد وعامـل امتصـاص لمدخراتهم.

ب ـ تزايد الإنفاق على الدروس الخصوصية في المراحل التعليمية المختلفة، وبخاصة المرحلة الثانوية.

ج ـ الإفراط في الاستثمار العقاري وزيادة المعروض من العقـارات الفـاخرة عـن الطلـب عليهـا، وبخاصـة الاسـتثمار العقاري الشاطئي الذي تم التوسـع بـه بشـكل غيـر مـدروس جيدا لا لشيء إلا منطق العدوى.

د ـ دخول العديـد مـن المـدخرين سـوق الأوراق الماليـة وسحب سيولة كبيرة من البنوك.

هـ ـ زيادة الاستيراد مـن السـلع الـتي لهـا مثيـل محلـي، وبالتالي تراكم المخزون من السلع المنتجة محليا.

و ـ زيادة المخزون مـن السـلع المسـتوردة الـتي قـامت البنوك بتمويلهـا، الأمـر الـذي يسـبب اختناقـا فـي السـيولة لا يتحرك إلا بتحرك المخزون، و(يأتي استيراد السـلع الترفيهيـة والاسـتفزازية باعتبـاره أحـد عوامـل الضـغط علـى السـيولة المتوافرة من النقـد الأجنـبي، وهـو مـا سـبب نقصـها بشـكل واضح).

ز ـ الانخفاض في حصيلة الدخل السياحي، أخذا بالاعتبار ارتباط السياحة بالعديد من الصناعات الأخرى التي يبلغ عددها قرابة 50 صناعة، وبخاصة بعد حادث الأقصر الإرهابي في عام 1997 الذي تراجعت في أثره حصيلة الدخل السياحي بشكل كبير للغاية، واستمر التراجع لفترة طويلة بعده.

ح ـ انخفاض تحويلات العاملين بالخارج، وبخاصة الخليج، نظرا إلى الإيقاع المتسارع للأحداث هناك.

ط ـ تركز الإقراض من قبل وحدات الجهاز المصرفي في عدد من العملاء الكبار، ما أثر في تيار المعروض من السيولة، بخاصة من جانب البنوك بحكم أن استمرار تيار القروض في التدفق يتطلب إعادة سداد القروض بمعدلات معينة لضمان الدوران الطبيعي لحركات الأموال.
(وهو ما لم يحدث في معظم الحالات، حيث إما تعثر هؤلاء العملاء الكبار في السداد وإما هرب منهم من هرب بأموال القروض خارج البلاد، الأمر الذي ظهرت آثاره الفادحة بعد ذلك).

ي ـ غياب التنسيق بين استثمارات القطاع الخاص (وهو الأمر الذي أدى إلى حدوث تشابه وتكرار في المشروعات التي يتم الاستثمار فيها، وعلى رأسها العقار و المطاعم السريعة والمقاهي وبيع الملابس الجاهزة ومحلات الهاتف (تيليبوتيك).....إلخ ، ما أدى إلى اكتظاظ السوق بكميات كبيرة من منتجات متشابهة، وهو ما دفع السوق إلى الدخول في الكساد).

ك ـ دخول الدولة واستثمارها في مشروعات ضخمة ذات عائد على المدى الطويل و(هو ما أدى إلى سحب الكثير من السيولة المحلية والأجنبية).

ل ــ تأخر الحكومة عن سداد مديونياتها لشركات المقاولات والموردين، كذلك تأخر المقاولين بدورهم عن

سداد مديونياتهم للبنوك، بالإضافة إلى التهرب الضريبي الذي أضعف إيرادات الدولة، ومن ثم قدرتها على سداد مديونياتها.

م ـ عدم ثقة المستهلك في قدرته على توليد مداخيل جديدة، ما يدفعه إلى عدم الإفراط في الشراء، وبالتالي توليد آثار معاكسة في النشاط الاقتصادي.

ن ـ اتباع سياسات مالية ونقدية تستهدف الحفاظ على مستوى منخفض لمعدلات التضخم (وهو ما يصطحب بإحداث حالة متعمدة من الكساد).

ش- تزايد شركات القروض الصغرى التي تسهل عمليات اقتراض الفئات الفقيرة للمواد الاستهلاكية بدون مراقبة او ضمانات حقيقية، وعجز هذه الفئات عن السداد.

ع-فشل مشروع الاقتراض المسمى فوكاريم

غ- ـ قيام مؤسسة بنك المغرب بنقل حسابات بعض الجهات السيادية من البنوك التجارية وتحويلها إليه، إلى جانب الزيادة المفرطة في اقتراض الديون الخارجية.

قد تتشابه الحالة المصرية مع حالة النمور الآسيوية في جوانب عديدة، مع الأخذ بالاعتبار الفارق بين الحالتين من حيث الآثار الناجمة عن الأزمة. وفي عام 1997 اهتزت دول جنوب شرق آسيا بشدة حيث أخذت عملاتها في الهبوط، وانهارت بورصاتها، وفقد حوالي 10 ملايين آسيوي وظائفهم، وبلغت درجة الانكماش في اقتصادات هذه الدول 15 بالمئة.

3 ـ أسباب أزمة بورصات دول جنوب شرق آسيا

أ ـ تزايد العجز في الميزان التجاري بسبب المنافسة الحادة التي تتعرض لها صادرات تلك الدول من جانب جيرانها

بسبب وجود تشابه كبير في منتجاتها المصدرة، وما يؤثر فـي النهاية في زيادة الصادرات.

ب ــ زيـادة الـدين العـام، المحلـي والخـارجي، وأعبـائه، وذلك بسبب:

- ❖ الاســتهلاك الــترفي والتوســع فــي صــادرات الســلع الاستفزازية
- ❖ التوسع في الاستثمار العقاري الشـاطئي بشـكل غيـر منضبط ومدروس.
- ❖ استخدام قروض الجهاز المصرفي في المضـاربة فـي البورصة.
- ❖ فشـل الجهـاز المصـرفي فـي تحمـل منـح مزيـد مـن الائتمان سـواء للأفـراد أم للشـركات فـي ظـل تزايـد الديون المعدومة وعدم سداد المقترضين لديونهم.
- ❖ ضعف البنوك المركزية وغيـاب الرقابـة الجيـدة علـى البنوك التجارية.
- ❖ غياب الشفافية والمكاشفة المسـتمرة وعـدم وضـوح المعلومـات الــتي تقــدمها الحكومـات، مـا أدى إلــى الوقوع في فخ المؤشرات الاقتصادية المضللة.
- ❖ عدم فرض الرقابة الدقيقة على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى البورصات الآسيوية، بخاصة قصير الأجــل منهــا، وهــو مــا يســمى بــالأموال الســاخنة (Hot Money).
- ❖ تحويـل أربـاح الشـركات المتعـددة الجنسـية لأرباحهـا خارج البلاد بشكل متواصل وعدم تدويرها داخل البلاد.

نلاحـظ هنـا مـدى التشـابه بيـن الحالـة المصـرية وحالـة النمور الآسيوية من حيث الأسباب المؤديـة إلـى حـدوث أزمة الركود، ومن ثم السيولة التي تتخلـص فـي إخفـاق الجهاز الرقابي، والقـرارات السياسـية والاقتصـادية غيـر

الصحيحة، وتحرير تدفق رؤوس الأموال بلا ضابط أو رقيب.

- هل يستعبد البعض أمثال رئيس الوزراء الماليزية، مهاتير محمد، أن يكون الغرب هو من تلاعب بأسواق المال والعملات الآسيوية لهدم اقتصاداتها.
- ويلاحظ أيضا أن الحالة المكسيكية والأرجنتينية ليستا بعيدتين من الحالة المصرية وحالة النمور الآسيوية، حيث مرت الدولتان في تسعينيات القرن العشرين بالأسباب والمقدمات نفسها من عدم شفافية ونقص معلومات وغياب الرقابة، وكان من نصيب الأرجنتين تدهور عملتها الوطنية.
- وزاد من هذا التدهور كون عملتها مربوطة بالدولار الأمريكي، وإزاء تدهور العملة ونقص السيولة تدافع المودعون على البنوك لسحب مدخراتهم، وكانت المفاجأة في انتظارهم حيث أغلقت البنوك الأبواب بوجوههم لعدم وجود سيولة نقدية تكفي عمليات السحب المتواصل، الأمر الذي يجعل الأرجنتين على حافة الانفجار.
- ولم تبعد كثيرا البرازيل عن مسرح الانهيار، والملاحظ في حالات النمور الآسيوية ومصر والمكسيك والأرجنتين والبرازيل أن القاسم المشترك بين تلك الحالات هو عدم الشفافية والوضوح، ونقص المعلومات والقرارات الخاطئة، ولكي يتحقق الانضباط المالي لابد من أن تتوافر المعلومات نفسها للجميع، وبشكل صحيح، فالأزمة في جوهرها أزمة شفافية وصحة معلومات.

4 ـ محاولات التغلب على أزمة نقص السيولة

في جو تلك الأزمـات الناجمـة عـن نقـص السـيولة تـأتي السياسات الاقتصادية لتؤدي دورها في كسر الركود وتنشـيط السوق، فيكون دور السياسـة النقديـة هـو العمـل علـى رفـع مستوى التشغيل وزيادة الناتج في اتجاه الحد الأقصى.

❖كما يتم ربط العملة المحلية بسلة عملات أجنبيـة تـوزع بينهـا، وليـس ربطهـا بعملـة واحـدة، تلافيـا للانهيـار فـي العملـة المحلية، بالإضافة إلى ضخ البنك المركزي للعملات الأجنبية من احتياطه بهدف إنعاش السوق الراكدة.

❖ويكون دور السياسـة الماليـة هـو زيـادة الحقـن فـي الـدورة الاقتصادية المنكمشة والراكدة لنقص السـيولة، وذلـك عـن طريق زيادة الإنفاق العام أو تخفيـض التسـرب فـي الـدورة عن طريق تخفيض الضرائب والجمارك.

- ❖ وهو ما فعلته الحكومة المصرية في أيلول/ سبتمبر 2004 حيث قامت بتخفيض الجمارك علـى العديـد مـن الـواردات بنسـب تـتراوح مـا بيـن 2 إلـى 40 بالمئة في محاولة منها إلى إنعاش السوق الراكدة.
- ❖ كذلك يمكن استخدام السياسات المباشرة بهـدف التأثير في هياكل الجهاز الإنتاجي، وفي ميكانيكيات السوق، فيمكن للدولة التـدخل عـن طريـق تجـاوز التشـريعات والقواعـد المنظمـة للإنتـاج والتبـادل أيضا، حيث يمكنها التدخل في الأسواق، سواء فـي سـوق المنتجـات مثـل رقابتهـا علـى المبـادلات الخارجيـة وعلـى حركـات رؤوس الأمـوال أم فـي سوق العمل لتسهيل مناصب الشغل وتشغيل اليـد العاملة.

❖**في نهاية القول،** تجدر ملاحظة إلى أن أي أزمة اقتصادية لابد من أن يكون لها روافـد سياسـية واجتماعيـة يجـب الانتبـاه

إليها وإصلاحها حتى تكتمل منظومة الإصلاح بما يؤدي في النهاية إلى الحل السليم.

- فالإصلاح الاقتصادي يجب أن يسير جنبا إلى جنب مع إصلاح سياسي وآخر اجتماعي، إذ لا يكفي أن تطبق سياسات ليبرالية ووصفات وإملاءات المؤسسات المالية العالمية كصندوق النقد الدولي العلاجية حتى تتحقق التنمية، بل يجب أن توجد مؤسسات قوية على درجة من الكفاءة كي تستطيع تنفيذ السياسات الوطنية في جو من الشفافية والمعلومات الصحيحة.